2017

اتجاهات تحليل بحوث السلام:
دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة

د. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد

كليـة الحقـوق والعلـوم السيـاسيـة

جامعة الملك سعود

ملخص

استهدف البحث رصد أهم التطورات التي طرأت على حقل دراسات بحوث السلام؛ كحقل معرفي ارتبط بمفاهيم الصراع والأزمة والحرب، وظل محور اهتمام المتخصصين والأكاديميين، كونه يمثل قيمة دولية ينبغي على المجتمعات الإنسانية كافة الالتزام بها. كذلك ألقى البحث الضوء على أبرز الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال، والتي حاولت تقديم تفسيرات مختلفة عن كيفية تحقيق السلام من خلال رصد جهود وحركات حفظ السلام عبر التاريخ، وما يميز أزمات وصراعات العالم المعاصر عن سابقتها، فضلاً عن سعيها لصياغة نماذج مختلفة يمكن الاسترشاد بها في عمليات بناء السلام.

Abstract

The research focused on the most important developments in the field of peace research studies; as a field of knowledge related to the specialties of conflict, crisis and war. Academics have become interested in this field because it is an international value that all human societies must take it, the research referred to the most recent trends in this field, which provided different analyzes of how peace has been achieved through peacekeeping efforts throughout history, and what distinguishes the crises and conflicts now. The research also presented various models that could guide peace building processes.

مقدمة

في ظل ما يموج به حقل العلاقات الدولية من تغيرات وتطورات متلاحقة، لم يعد ممكنًا التوقف عن رصد أهم تطورات الحقول الأكاديمية المرتبطة بظواهره المختلفة؛ فحقل بحوث السلام "Peace Research" بمنظومته الثلاثية (الصراع – الأزمة – الحرب) شكل حقلاً متميزًا من حيث عدد واختلافات منظوراته المنهجية واتجاهاته الفكرية حتى يمكن القول إنه واجه وضعًا أكثر إثراءً.

ومن المهم أن نشير في هذا الصدد إلى أن منبع الاهتمام بهذا الحقل إنما يرجع في الأساس للقضية الأهم في العلاقات الدولية والتي تتمحور في قضية الحرب والسلام، والتي هي وبالطبع تمس الوجود الإنساني بالأساس. إن الاتجاهات المعاصرة قد أولت منطلقات جديدة لتلك الدراسات، وان كان ومن المسلم به أن ظواهر الحرب والصراع وما يتخللهما من أزمات قد تكون مؤقتة أو ممتدة من نواميس الكون، إلا أن مدى استمرار أو توقف تلك الظواهر وطبيعة الأدوات المستخدمة لتطويقها ومدى كثافة العنف المستخدم ومدى ارتباطها بمناطق أكثر توترًا خارج نطاق الغرب، يمكن أن ينقلنا من حالة إلى أخرى. ليس هذا فحسب؛ بل إن التناول البحثي لثقافات وحضارات مختلفة يمكن أن يغير نمط التفكير السائد في عمليات التفسير والتحليل.

إن **إشكالية البحث** تكمن في إجراء مسح للعديد من الدراسات التي ترصد تطورات حقل بحوث السلام حيث أن الدراسات الغربية و منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي قد أولت الاهتمام بذاك العلم، ويشير يوهان غالتونغ Johan Galtung في هذا الصدد وفى أحد مؤلفاته الصادرة في العام 2009، إلى أن تطورات وتقدم دراسات بحوث السلام خلال الخمسين عاماً السابقة كانت كالصاعقة Astounding. ومن المفيد الإشارة إلى أن كلا من المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية المعنية بدراسات بحوث السلام بخلاف المؤسسات ذات الأدوار الرئيسة في مجال السلام على مر الحقب المتعاقبة؛ قد أفرزت جانبًا مهمًا من الأبعاد النظرية والعلمية ما رسخ من تواجد هذا الحقل المعرفي على الساحة المعرفية بل وأعطاه زخمًا حوي كونه أحد المداخل الهامة خاصة مع تواجد أنماط تحليلية أكثر تخصصية.

وبناءً عليه تتمحور المشكلة البحثية حول تساؤل قوامه ما أبرز التطورات الأكاديمية كمًا ونوعًا التي طرأت على حقل دراسات السلام خلال العقود القليلة الماضية؟ وما كان أبرز الاتجاهات البحثية في هذا المجال؟

منهج البحث

اعتمد هذه الدراسة على أسلوب المسح وتحليل المضمون للعديد من الاتجاهات المعاصرة في مجال دراسات بحوث السلام، وكذلك المؤلفات التي تشكل "أمهات المراجع العلمية في هذا المجال" مع الاستعانة بالمنهج الوصفي التاريخي لتتبع مسيرة عملية النشأة والتطور الخاصة بذلك الحقل، مقسمة على مراحل زمنية محددة وفق مبررات علمية تتوافق مع ذلك.

خطة البحث

ارتباطًا بمشكلة البحث والهدف تم تقسيم البحث إلى أربع مراحل تتعلق بالتطور المصاحب لدراسات بحوث السلام بشكل عام وبالتزامن مع تطور نظريات العلاقات الدولية، خاصة منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وتتمثل المراحل الأربع في المرحلة التمهيدية (1914–1945)، مرحلة البحوث التأسيسية (1945– 1969)، مرحلة التوسع (1970–1985)، مرحلة الاتجاهات المعاصرة منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن.

المرحلة التمهيدية لحقل بحوث السلام (1914- 1945)

ارتكز الفكر التقليدي قبل و بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى مباشرة على مبادئ النظرية النفعية التي صيغت تحت تأثير المفاهيم الليبرالية في القرن التاسع عشر، والتي تدعو إلى ضرورة البحث عن أسباب للصراع بغية استئصالها، ويتحقق ذلك من خلال عنصرين رئيسين هما (الحرية الاقتصادية والتجارية والتخصص الإنتاجي). إذ أن التخصص يحقق الفوائد لكل الأطراف ويتيح لكل منها أن يتميز في مجال محدد، بينما تساعد الحرية الاقتصادية على تسيير التبادل التجاري بين الدول في الوقت الذي ركزت على دور الديمقراطية في تحقيق الاستقرار وفقاً لمقولة "السلام الديمقراطي".

وعليه فقد ارتكز فكر المدرسة الليبرالية في جوهره على فكرة عامة تبسيطية، تقوم على مفهوم وقائي مؤداه أن حرية التجارة والديمقراطية سوف تمنعان الصراعات والأزمات الداخلية والخارجية، فالمصلحة الكبرى للدول جميعها تفوق في أهميتها ما عداها من أسباب للصراع(Veltmerer,etal. ,1997)، إلا إنها في ذات الوقت تجاهلت خصوصية المصالح الاقتصادية والتجارية ودور المتغيرات الدولية والداخلية كما أنها لم تتطرق إلى كيفية التعامل مع الأزمات والصراعات في حال اندلاعها.

فقد لاحت بوادر ظاهرة "انتشار الأزمات" crisis slide [1] مع انفجار أزمة البوسنة (1908– 1909) وهى الأزمة التي قدرت فيها إمبراطورية النمسا والمجر؛ أن تنامي مطالب القوميات الراقدة تحت عباءتها بالاستقلال يشكل تهديًدا خطيرًا لكيانها وتماسك إمبراطوريتها. ولذلك آلت على نفسها ألا تتهاون أكثر مما فعلت أمام مطالب الصرب، ثم جاء مصرع الأرشيدوق "فرانز فرديناند" ولى عهد النمسا في سراييفو ليمثل الدفعة الأخيرة لجلمود الأزمات المتلاحقة محدثًا الانهيار المروع الذي دفن تحت ركامه الوضع الدولي القائم (مهنا، 1984، ص177:181).

وقد حفزت الأهوال التي أسفرت عنها هذه الأزمة الفكر الإنساني إلى الاعتقاد بأن سياسة القوة هي السبب الرئيس للصراع مما أدى إلى تضافر مفاهيم النظرية النفعية مع المبادئ التي أعلنها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون عقب الحرب العالمية الأولى، لتقدم للمجتمع الدولي في هذه الحقبة فكر "المثالية السياسية" Political Idealism الذي يحقق السلام العالمي. إلا أن تأثير هذه الأفكار كان مؤقتاً ولم يستمر طويلاً فقد عادت ظاهرة عدوى الأزمات من جديد لتلقى بظلالها مرة أخرى مع اشتداد ساعد النازية وامتداد تغلغل الفاشية في إيطاليا إلى أن كانت أزمة ميونخ وضم منطقة السوديت الناطقة بالألمانية لدولة الرايخ الثالث الأمر الذي انتهى بإعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بعد غزو هتلر لبولندا في سبتمبر 1939 (منصور1997، ص 9 ما بعدها؛ سليم ، 2002، ص60:65؛Davies,2008).

وقد تسبب الكساد العظيم، وتنامي المد الفاشي، واندلاع الحرب العالمية الثانية معاً في تقويض مقولات المدرسة الليبرالية تمامًا، وكان من المنطقي أن تزخر تلك الحقبة بالعديد من الإسهامات

[1] ظاهرة انتشـــار الأزمات أو عدوى الأزمات "crisis slide"تعنى أن حدوث أزمة في منطقة من المناطق يتبعها حدوث أزمات أخرى في باقي المناطق، ثم تفاقمها بإيقاع واحد أو متقارب، وأخيرا التحامها في أزمة كبرى تهدد الأمن بأسره.

النظرية فيما يتعلق بظاهرة الصراع كمنافس للتيار الليبرالي، فظهرت المدرسة الماركسية كتيار رائد يرتكز على التناقضات الكامنة في صميم بنية النظام الرأسمالي، ولا تقتصر النظرية الماركسية على أفكار كارل ماركس فقط، إنما تضمنت إسهامات كل من لينين وستالين وماوتسى تونج والتي نالت اهتمامًا كبيرًا على المستوى الأكاديمي والسياسي. فعلى حين يرتكز النموذج الماركسي على فكرة مفادها أن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية تؤدى إلى صراع بين الطبقات، تعتمد الماركسية اللينينية على فكرة قوامها أن احتواء الصراعات الإثنية يؤدى إلى تحقيق الاندماج القومي. وقد تعرضت النظرية الماركسية لانتقادات عنيفة من عدة نواح، فمن الناحية النظرية كانت أبرز الانتقادات التي تعرضت لها تتمثل في إرجاعها ظاهرة الصراع إلى عامل واحد فقط ألا وهو العامل الاقتصادي، وهو عامل لا يصلح لتفسير كل أبعاد الظاهرة الصراعية التي تتضافر فيها كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (برنو، ترجمة زحلاوى، 1985، ص95). وبذلك تعتبر تلك الحقبة الواقعة ما بين 1914– 1945 هي البداية الحقيقية لإرساء الأسس العلمية والعملية في دراسات بحوث السلام، حيث انطلقت العديد من الدراسات التي أصبحت تعنى بدراسة الأسباب المؤدية للحروب والصراع، وكيفية إدارته والأساليب الممكنة لتفادى تصاعده، وتطرقت تلك الدراسات إلى العمليات الاجتماعية والنفسية المحيطة به، فظهرت المناهج النفسية في إطار علم النفس السياسي، ومن أشهر رواد هذا الاتجاه سجموند فرويد وسن فلوجل وهادلى كانتريل وليون فيستنجر.

وربطت مختلف النظريات النفسية بين العدوان والشخصية، والتي على الرغم من تعرضها لكثير من الانتقادات، إلا أنها ظلت قائمة بل وتنوعت مصادرها واتجاهاتها كالرغبة في تحقيق الذات، والدوافع إلى التضحية، والإحباط الفردي والاجتماعي، وانعدام الشعور بالبيئة الآمنة، والحاجة إلى وجود عدو. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن بعض الدراسات تشير إلى أن النزعة العدوانية ليست سمة أصيلة في الشخصية، فهناك عوامل أخرى محفزه لها كالبيئة المحيطة، وما ينتقل إلى الفرد في عملية التنشئة الأولى، وأساليب التعلم، كل هذه المعايير تتحكم في سلوك الفرد وتحدده، وبهذا يكون مصدر النزعة العدوانية أنماط الثقافة بمعناها الواسع التي تتسم بها الشعوب والأمم (نعمة، 1999، ص228:229).

كما اهتمت بعض الدراسات بتأثير المرض النفسي في السياسة، وتعد دراسة Harold Lasswell المعنونة بـ "المرض النفسي والسياسة"، من أول الدراسات التي تناولت انعكاس النزعة العدوانية النفسية على الصراعات السياسية الداخلية و الخارجية، ووفقا لذلك فإن الصراع يعتبر نتيجة للتفاعل بين النزعات البشرية والمتغيرات الخارجية (الدولية والمحلية). وقد ركزت معظم النظريات النفسية على فرضية العدوان الإحباطي الذي قد يتحول من الإحباط على المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي الأوسع ثم المستوى الدولي، وبالتالي يكون الصراع تعبيراً عن متغيرات غير رشيدة وغير عقلانية تتمثل في النزعات الطبيعية (رسلان، 1986، ص182:195).

وهكذا تخلص النظريات النفسية إلى أن حل الصراع يعتبر ممكناً من خلال التركيز على العمليات الاجتماعية والنفسية المؤثرة على مواقف زعماء الدول والجماعات المشاركة في الصراع؛ وأبرز ما يعيبها ارتكازها على نظرة أحادية التوجه تعتمد على عامل واحد فقط ألا وهو نزعات العدوان الفردي (دورتي و بالستغراف، ترجمة عبد الحي، 1985، ص223)، والتي تقصر دراسة الصراع على العوامل الفردية فقط دون العوامل الأخرى . وبالتالي يصبح الصراع الاجتماعي مجرد انعكاسًا لنزعات العدوان الفردي، وهو تبسيط شديد للغاية.

وقد برزت المدرسة الواقعية في أواخر هذه المرحلة باعتبارها تيارًا متناميًا في دراسة العلاقات الدولية، وترتكز مقولات الواقعية على أساس أن السياسة ليست إلا صراعًا على القوة، وقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، وتحديداً سياسة القوة والحرب والنزاعات، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم (مقترحات) وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية".

وفى هذا الإطار قدم كل من هانز مورجنثاو نظريته عن القوة، و روبرت هوبى نظرية حافز القوة، ثم أعقبتهما نظرية توازن الرعب (حسين ، 2001، ص66).

وأوضح أنصار مدرسة الواقعية أنه لا يوجد انسجام أو توافق جوهري في المصالح بين الدول، بل توجد بينها أهداف قومية متضاربة ومتصارعة قد يؤدي بعضها إلى الحرب، وأن الذي يحدد نتائج هذه الصراعات هو إمكانات الدول و تحديداً الإمكانات العسكرية بصفة أساسية . وقدرة كل منها على التأثير في سلوك الدول الأخرى، بجانب العناصر الأخرى للقوة القومية مثل: السكان، والموارد الطبيعية، والعوامل الجغرافية، وشكل الحكومة، والقيادة السياسية، والتكنولوجيا والأيديولوجيا. وبهذا

تهتم الواقعية بثبات القدرة القصوى على شن الحرب، والسعي الدائب للمزيد من القوة، وعدم مراعاة القوانين في وجه الحاجة الملحة لهذه القوة، وعدم مراعاة الأخلاق في السياسة، وهذا يكون نتاج غريزتين إما (العدوانية الحيوانية، أو الرغبة في الأمن)، وهذا التبرير ما يحاول الواقعيين تقديمه للعالم اليوم (Walt,1998).

وقد تعرضت المدرسة الواقعية لانتقادات عنيفة لاهتمامها الزائد بمفهوم القوة كمتغير أحادي حاكم للصراع، وغياب الدقة في تعريف المفاهيم الأساسية كالقوة وميزان القوى والمصلحة، وإهمالها العوامل المحددة لتبنى سلوك ما من جانب صانعي القرار في ظروف الصراع، إلا أنه قد ساد الاعتقاد آنذاك أنك إذا استطعت أن تفهم توازن القوى وأن تفهم لعبة وممارسات القوى، فإنه بالقطع يمكنك التعامل مع السياسة الخارجية بمهارة وتفوق ومن ثم تستطيع إدارة الصراع ودرء الأزمات وإنهاء الحروب، وقد ساد هذا التوجه في غمرة الصراع بين القطبين الكبيرين وأصبح التعزيز المتبادل للإدارات الناجحة في الأزمات بين القطبين ودعم الخصومة العقلانية هو السبيل الوحيد لضمان عدم انفجار أزمة الحرب الباردة ومن هنا يفهم لماذا سادت نظرية المساومة[2] معظم الدراسات وأصبحت مرتكزاً محورياً في إدارة الصراع وإدارة الأزمات. (وهبان، 2014، ص19:20)

المرحلة الثانية - مرحلة البحوث التأسيسية (1945-1969)

مع بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، دخلت دراسات بحوث السلام مرحلة جديدة، ارتبطت بالتحولات العاصفة على الساحة الدولية. والتي لعبت دورًا محوريًا في تعزيز الاهتمام بقضايا حل وتسوية الصراعات، حيث ارتبطت هذه المرحلة ارتباطًا وثيقًا بتطور المدرسة السلوكية التي أسهمت بدورها في تطوير العديد من نظريات العلاقات الدولية، وهدفت السلوكية إلى إيجاد نظرية تعليلية تفسيرية أو تنبؤية. استخدم من خلالها السلوكيون مناهج علمية كمية في أبحاثهم كما اهتموا بتقديم

[2] نموذج المساومة Bargaining theory يقوم على أساس اقتسام المكاسب الناشئة عن التحرك الجماعي لأطراف الصراع بدلا من الدخول في صراع مسلح (حرب) يكون من شأنه تدمير المكاسب المتصارع عليها، و هذه النظرية تؤكد على أن الحرب (الصراع المسلح) هي نتيجة حتمية لفشل المساومة، وبالتالي فإن لهذه النظرية دور محوري في تحقيق السلام، وإقامة التحالفات، و هيكلة المؤسسات، و علية تكون عملية المساومة أساس نجاح وساطة الطرف الثالث Third party mediation في إدارة الصراع.

واختبار فرضيات بشكل مقارن وقاموا ببناء نماذج ونظريات تقوم على فرضيات ومفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقياً.

وقد ارتكن جوهر البحث لدى السلوكيين إلى الاهتمام بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث، حيث يقوم بناء النظرية حسب السلوكيين على القدرة على التعميم وإطلاق الأحكام العامة، ويقوم هذا بدوره على إثبات الفرضيات. وعليه صاحب هذا التحول مع السلوكية تحول نحو المناهج العلمية القائمة على الإحصاءات البيانية، واعتمدت المدرسة السلوكية في كثير من مجالاتها على النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الانثروبولوجيا الذين درسوا سلوكيات الأفراد والجماعات الاجتماعية، واستفادت منهم بذلك السلوكية في بناء نظريات فرعية في العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أن سلوكيات الدول هي في الأساس سلوكيات الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في تلك الدول. ولعل الشرط الضروري الذي تمسك به السلوكيون لتحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات، يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة يمكن تكرارها، وبذلك تدعو السلوكية إلى استعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات. وقد دأبت العديد من الجهات الأكاديمية على إنشاء مراكز بحثية تعنى بالقضايا الخاصة بحل الصراعات، منها على سبيل المثال جامعات ميتشجان وميريلاند وستانفورد الأمريكية، وترافقت هذه الجهود أيضًا مع الاهتمام الكبير من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بتنفيذ مشروعها في 1948، تحت عنوان التوترات المؤثرة على التفاهم الدولي، كذلك بعض الدراسات الأكاديمية والتي قدمت في هذا المجال عن التفاعلات التصارعية والتعاونية بين الدول، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها واختبارها في ضوء مفهوم حل الصراعات، ومنها دراسة رائدة قام بها لويس ريتشاردسون عن إحصاءات المشاجرات العنيفة والتي قدمت إلى مركز الدراسات المتقدمة للعلوم السلوكية بجامعة ستانفورد، وانطلقت بعض هذه الدراسات من التركيز على سباقات التسلح وضبط التسلح كمحاولة لردع الصراعات وتفادى آثارها المدمرة، هذا بالإضافة إلى دراسة قدمت من روسل لينج عن سلوك الأزمات بين الدول (عبد العاطي، 2004، ص 20:22). ومنذ ذلك الحين تدفقت بنوك معلومات الصراع والأزمات ومنها على سبيل المثال: بنك ويس (WEIS) الذي أسسه تشارلزماكلليلاند 1947، ثم ظهرت بنوك أخرى مثل: كريون (CRON)، وكراسيبك (CRISBANK)، وكوبداب

(COPDAB). واعتبرت هذه البنوك أن فكرة تكميم المصالح بين الوحدات المتصارعة هي السبيل لإيجاد مقولات تجريبية لتفسير ما يجرى من خلالها مما يؤدى إلى سهولة التنبؤ بالأحداث المشابهة (نظام الإنذار المبكر) (Howard&suhrke,1996) . وعليه اتجهت معظم الدراسات الأكاديمية لتكريس جهودها العلمية لإدارة الصراع والأزمات كمرحلة يمكن الاستفادة منها لحل الصراعات بل ومنع الحروب، مما يساهم في السعي نحو تطوير نظرية عامة للصراع (Harty&Model,1991,p720:722). وقد ركزت طائفة أخرى من الدراسات على التكامل الدولي، فانطلقت النظرية البنائية لكي تعبر عن أفكار جديدة تعتمد على الطرق السلمية في التعامل بين الأمم من خلال نظريات تعاونية تقوم على تحقيق التبادل والتكامل بين الأمم (Coleman&Rosberg,1961,p9؛ Yousef,1972,p54:55 ؛ربيع، 1972، ص92:93).

وكانت الفكرة غاية في البساطة أن العالم يمكن أن يكون مستقرًا إذا ساده التعاون والمنفعة المتبادلة بين الأمم، مما يؤدى إلى إيقاف الحروب، والتي تعتبر في حد ذاتها تغييرًا في طبيعة العلاقات بين الدول. وقد أشار الوظيفيون في إطار المدرسة البنائية إلى افتراض مؤداه أن أزمات الولاء القومي يمكن السيطرة عليها والتحول نحو إطار من التعاون الوظيفي مما يضعف التنافس القومي والحروب (أبو زيد، 1980؛شتا، 1993؛ المنوفي، 2006). ويشير ريتشارد هاس في هذا الإطار إلى أن التكامل بين المجتمعات السياسية يعد مقدمة وشرطاً للتعاون، فالتكامل يربط ما بين نظام دولي قائم و أي نظام دولي يمكن ظهوره في المستقبل. كما يشير كارل دويتش في دراسته التي يربط فيها بين التكامل والإحساس بروح الجماعة الواحدة، إلى أن الدول التي تتمتع بمستوى عالٍ من التكامل فيما بينها يمكن أن تؤسس تجمعات إقليمية بما يقلل من احتمالات نشوب الحرب (Detusch & Fottz,1996,p40:42).

ويقدم يوهان جالتونج صاحب النظرية البنائية التقليدية في إدارة الصراع في الشمال المتقدم نموذجين لنظريته عن التكامل بين الأمم، **الأول:** نموذج المساواة و الذي يمكن أن يؤدى إلى تكامل القيم، حيث إن الأطراف الفاعلين لديهم مصالح متطابقة. **الثاني:** نموذج التسلسل الهرمي والذي يعنى تكامل القيم التي يعاد ترتيبها تنازليًا بحيث يمكن حل التناقضات والصراعات عن طريق اختيار القيمة الأعلى في الترتيب (التي يتقابل عندها الأطراف ويتقبلونها). ويؤكد أن التكامل ينشأ عندما تزيد نسبة

التماثل في المكانة بين الأطراف، ومن ثم تخلق نموذجًا اعتماديًا متبادلاً يتطور من خلال التكامل على كافة الأصعدة الثقافية والاقتصادية وغيرها (Galtung,1996,p123).

وفي إطار المدرسة السلوكية ظهرت وتطورت أيضًا العديد من النظريات المهمة وأبرزها نظريات النظم والقرار والمباريات. وتعود نشأة نظرية النظم في إطار المدرسة السلوكية إلى منتصف الخمسينيات وتنطلق من أن النظام هو أداة تحليلية تقدم منظورًا معينًا لدراسة السلوك البشرى على كافة المستويات ومن الممكن أن يتخذ هذا النظام أشكالاً متعددة، فهو يمكن أن يكون نظاماً دوليًا أو نظامًا فرعيًا مثل الدول والمنظمات أو حتى جماعات معينة داخل الدولة الواحدة مثل الأحزاب السياسية والجماعات العرقية. وينشأ الصراع نتيجة للتفاعل بين النظم الفرعية وتزداد حدته عندما تتكثف الضغوط على النظام دون أن يمتلك القدرة على مواجهتها، ويكون الصراع هنا قائما بين طرفين، أحدهما يحاول تغيير النظام والآخر يسعى إلى الإبقاء على توازن النظام (رسلان، ص240:244). وبالمثل نشأت نظرية القرار في كنف المدرسة السلوكية، مرتكزة على أن القرار هو جوهر العملية السياسية عمومًا، وظاهرة الصراع والأزمات على وجه الخصوص، سواء كان مصدر هذا القرار رؤساء الدول والحكومات أو رؤساء المؤسسات أو قادة الأحزاب السياسية أو زعماء الجماعات العرقية (أطراف الأزمة)، وجوهر عملية صنع القرار يتمثل في الاختيار والمفاضلة ما بين البدائل والخيارات المتاحة أمام الدولة أو الجماعة وغير ذلك من الأطراف، ومن ثم فإن الموقف هنا يكون نتيجة للقرارات التي يتخذها صناع القرار وفق تقديراتهم والأهداف المحركة لهم، وتقييمهم لمواقف القوى الفاعلة الأخرى سواء داخل الدولة أو الجماعة أو الأطراف الخارجية. وتركز هذه النظرية على هوية صانعي القرار وموقعهم والظروف الحاكمة لمدركاتهم ومواقفهم. وقوام تلك نظرية أن تسوية الصراعات تعتمد على توقعات أطراف الصراع بشأن المنفعة العائدة من وراء الصراع أو التسوية، فلا بد من تحقيق أربعة شروط رئيسة ألا و هي: 1- خفض توقعات الأطراف بشأن تحقيق النصر، 2- زيادة معدل التكاليف التي تتحملها كافة الأطراف، 3- إطالة الوقت اللازم لتحقيق النصر، 4- تفعيل دور الطرف الثالث (Mason & Fett,1990,p 553-564).

وتعد نظرية المباريات من أهم النظريات المنبثقة من رحم المدرسة السلوكية، والتي أسهمت – بلا شك – في تطور حقل حل الصراعات كأحد النظريات التي ساعدت الكثير من الباحثين على

التفكير في الانعكاسات الخاصة بالعائدات المتوقعة من وراء الصراع والاستراتيجيات التي تتبناها الأطراف المتصارعة (أحمد وزيارة، 1985، ص64:55). كما ظهر الكثير من الدراسات التي انطلقت بقوة في ساحة إدارة الأزمات انطلاقًا من نظرية المباريات والتي ركزت بصفة خاصة على توقع شكل المواجهة بين القوى الصانعة للأزمة من خلال تكوين مصفوفة المباريات التي تشمل حساب سائر العوامل والمتغيرات المتوقعة الحدوث مستقبلاً (مقلد، 2001، ص183؛Powell,2002).

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها السلوكية إلا أن الأدوات التقليدية في حل الصراعات والأزمات كالدبلوماسية التقليدية والمفاوضات ظلت هي السمة الغالبة على حقل حل وإدارة الصراع والأزمات طيلة هذه الفترة، خاصة في ظل الظروف السائدة آنذاك في العلاقات الدولية وبالذات تلك المتعلقة بظرفية الردع النووي، وقد تعرضت السلوكية لانتقادات عدة، بسبب رفضها التطرق إلى دراسة القضايا التي يصعب دراستها بالوسائل العلمية، مما أبقى موضوعات عديدة خارج نطاق البحث العلمي من جانب أنصار هذه المدرسة. إلا أنه وبلا شك تعد تلك الحقبة في ظل المدرسة السلوكية نقلة نوعية في ترسيخ التوجه الكمي Quantification لتدشين قاعدة بيانات ضخمة وهائلة بل وقد تطور هذا الأمر إلى الدقة حيث خرجت مدارس الدقة – مدرسة تحليل الوقائع في العلاقات الدولية – وأصبح استخدام تحليل العناصر والتحليل الإحصائي سمة مميزة لوصف وتحليل والتنبؤ بالسلوك الدولي، واعتبرت مدارس الدقة أن وحدة التحليل الأساسية هي الواقعة المستقلة أو المنفصلة وبهذا تعتبر الواقعة أو الحدث هي المتغير المستقل لجميع الدراسات الكمية. ورغم كل النجاحات التي أحرزتها مدرسة تحليل الوقائع في العلاقات الدولية والنظم المحلية إلا أن البعد الأيديولوجي لمدارس التحليل الكمي قد أدى إلى التشكيك في المصداقية العلمية لاتجاهات تلك المدارس (بكر، 2005 ، ص93:91).

المرحلة الثالثة - مرحلة التوسع (1970- 1985)

تأثر تطور بحوث السلام خلال هذه الفترة بالتطورات الدولية، بدءًا من سياسة الوفاق في بداية السبعينيات، ثم انهيارها، ثم اشتعال الحرب الباردة مجددًا خلال النصف الأول من الثمانينيات، وصولا إلى بدء سياسة إعادة البناء (البروسترويكا) في الاتحاد السوفيتي السابق تمهيدًا لانتهاء الحرب الباردة، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته.

ويعد تيار الواقعية الجديدة الذي ظهر في أواخر السبعينيات ممثلاً في كتابات كل من روبير جيلبان وكينث والتز نقله مهمة في الجانب الأنتولوجي (الوجودي) لطبيعة الفاعلين الدوليين ودوافعهم السلوكية، فيشير كينيث والتز(1979) في كتابه "نظرية السياسة الدولية" إلى أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات . . . الخ فيما بينها يشكل لنا فاعلاً جديدًا مستقلاً عن الأطراف المشكلة له، وهو بنية النسق الدولي، ولهذا نجدها تسمى بالواقعية البنيوية (قرنى، 2000؛ص37:38). وما يثبت هذا التواجد الأنتولوجي هو الاستدلال على طبيعة هذا النسق الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول (Galtung,op,cit,p123) .

وتعتبر الواقعية الجديدة أن انخفاض درجة تركز القوة في النظام الدولي (حالة التعادل أو تساوى القوة بين الدول الكبرى) تؤدى إلى وجود علاقة إيجابية بين السعي إلى زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهو ما يتفق– إلى حد ما – مع نظرية توازن القوى، لكن حين تكون درجة تركز القوة في النسق الدولي مرتفعة، تكون العلاقة سلبية بين السعي نحو زيادة تركيز القوة واندلاع الحروب، وهذا يتفق إلى حد ما مع نظرية سيادة القوة أو السلام القائم على اتساع الفجوة بين القوى الكبرى (سالم، 2007، ص 15:17).

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، برزت المدرسة الليبرالية الجديدة، وشكلت الإطار المرجعي لعمل منظمات التمويل الدولي، وبالذات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والدول الكبرى المانحة للقروض والمساعدات. ووفق مقولات المدرسة الليبرالية الجديدة، تبنت هذه الدول والمنظمات حزمة متكاملة من السياسات، وأبرزها التحول إلى اقتصاد السوق، وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، والالتزام بالإصلاح الديمقراطي، وذلك وفق ما أطلق عليه اسم "المشروطية السياسية". ومع أن هذه السياسات طبقت في الأساس باعتبارها شروطاً لتقديم القروض والمساعدات للدول النامية، فإنها أثرت بقوة على صياغة المبادرات التي طرحتها الدول الغربية لتسوية الصراعات الداخلية والأزمات المرتبطة بها خاصة داخل دول العالم النامي. وعلى كل وفى إطار تزايد إخفاق حالات التدخل الدولي التي قامت بها العديد من المنظمات الدولية والدول الكبرى في الصراعات العرقية أو الأزمات الإنسانية، برزت اتجاهات شجعت بقوة على

البحث عن مداخل و اقترابات محلية ودينية لحل وتسوية الصراعات والأزمات، وربطها بالثقافات الوطنية والتقاليد المحلية للعديد من المجتمعات (عبد العاطي ، ص29:30).

المرحلة الرابعة – الاتجاهات المعاصرة في دراسات بحوث السلام

شهد حقل بحوث السلام في هذه المرحلة أعلى درجات التنظير ليس فقط من خلال دراسة الصراع بين الشرق والغرب ولكن بالتركيز على دراسات المناطق حالة بحالة، ومن هنا انطلقت العديد من الاتجاهات والتي يمكن أن نقول إنها تمثل رؤية معاصرة في دراسات بحوث السلام خاصة خارج نطاق الغرب. لقد اختلف معظم دارسي بحوث السلام حول تفسير حالة السلام النسبي التي سادت بين الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يمكن أن نقول إن معظم حالات الصراع التي تم رصدها في تلك الفترة هي صراعات داخلية تنتشر بصورة أساسية داخل بلدان العالم النامية، ويغلب عليها الطابع العرقي على نحو باتت هذه الصراعات العرقية تمثل سمة رئيسة للبيئة الصراعية الدولية المعاصرة وتحديًا صعبًا للأمن الدولي. مما يهيئ لذوبان الفارق بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية(وهبان، 2008، ص 55:56). وينسحب الأمر بدوره على دراسة الأزمات على اعتبار أن دراسة الصراع تعد بمثابة دراسة أشمل للأزمة، فإنه يترتب علية اتسام الأزمات المعاصرة المحلية بطابع دولي، بحيث لم يعد هناك فارق بين أزمة محلية وأزمة دولية. ومن أهم الاتجاهات المعاصرة في دراسة بحوث السلام (الصراع – الأزمة– الحرب).

أولاً : الاتجاه الايكولوجي أو البيئي

ظهر هذا الاتجاه كنتيجة لتطور الثورة الصناعية في طورها الرابع، والذي يتعلق بالبيئة والتنمية، وهو طور يربط في محتواه بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة، واستمرار التنمية الشاملة دون توقف. حيث إن العوامل المؤثرة على سياسات القرن الحادي والعشرين أصبحت تتركز في المشكلة الكونية الثلاثية الأضلاع: (السكان، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا)، والتي تعتمد على الموارد في مجال الاتصال، وتداول المعلومات. فبينما تشهد الدول الأقل تقدمًا انفجارًا سكانيًا واضحًا وجليًا، تكاد تقف معدلات الزيادة في الدول المتقدمة عند صفر كثيرًا، ما يتسبب في وجود ضغطٍ متزايدٍ تدريجيًا على الموارد الطبيعية، يقابله مزيد من النقص في قدرات الإنتاج الاحتياطية (منظمة الصحة العالمية)

http://www. who. int/globalchange/ecosystems/ar/. وثمة فريقان يمثلان مدرستين مختلفتين في الاتجاه البيئي، الأول، ذو نظرة شاملة لقضايا العالم وسلامته. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن معدلات النمو السكاني والتطور الصناعي في العالم تفوق قدرة النظام الاقتصادي العالمي على توفير الموارد والخدمات البيئية الضرورية لمستقبل الإنسان. لذا يجب على شعوب العالم لإنقاذ الأرض انتهاج نظام اقتصادي عالمي، تشارك فيه جميع الدول بقسمة عادلة. أما الفريق الثاني ذو الاتجاه أحادي الفكر، يرى أنه ليس هناك ما يدعو للقلق، ذلك أن التكنولوجيا الحديثة قادرة على خلق موارد وفيرة، مؤكدين أن السكان هم مورد أساسي من موارد العالم الطبيعية، وأن الأرض كوكب مليء بالموارد الطبيعية، وهم يحاولون بذلك أن يقللوا من خطورة الأوضاع السابقة، إلا أنه وفى كلتا الحالتين تعد المشكلات البيئية ذات دور أساسي في الضغط على الموارد، الأمر الذي سوف يقود في النهاية إلى توتر دولي.

وقد ظهرت أفكار جديدة نتاج المدارس السابقة :

- ظهرت فكرة مالتوسيه (مالتوس، 1766) حول زيادة السكان في العالم النامي وضغطهم على الموارد الشحيحة، هذه الفكرة مؤداها أن صراعات العالم النامي من أجل إقامة قاعدة مادية تلبى الاحتياجات الأساسية للسكان سوف تتخذ شكل حروب دائمة، يكون للمنتصر فيها ميزتان: أولاهما حصوله على الموارد من ناحية، وثانيتهما التخلص من الزيادة السكانية من ناحية أخرى، مما يعنى في النهاية وجود أسس قوية للتوجه نحو الصراع العنيف في العالم[3]
- كما ظهرت فكرة أخرى مفادها أنه صار هناك ارتباط بين البيئة والفقر في العالم النامي بسبب تناقص الموارد، ومن ثم ازدياد حدة التوترات الداخلية والخارجية سواء في شكل تعامل بين دول الشمال والجنوب، أوفى شكل اهتزاز الاستقرار الإقليمي أو الحروب الداخلية.

ومما لا شك فيه أن عدم كفاية الموارد الطبيعية اللازمة لتمويل النمو الصناعي المستقبلي سوف تمثل تحديًا حقيقيًا أمام التنمية وستكون أداة لرفع حدة التوتر الدولي، حيث إن كل دولة سوف

[3] تعتمد هذه الفكرة على قانون اقتصادي معروف باسم" قانون تناقص الغلة"الذي صاغه العالم الفرنسي "Anne Turgot" ويعني هذا القانون انه كلما ازداد استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة فان الإنتاج الإضافي يبدأ بالانخفاض.

تسعى بكل ما لديها من قوة في السيطرة الأحادية على الموارد المشتركة أو المتاحة للآخرين والتحكم في إدارتها (بكر، ص 110:111).

ثانيًا: الاتجاه البنائي الجديد Neo- structuralism

ظهر هذا الاتجاه كتعبير جديد للبنائية بعد انتهاء الحرب الباردة، وإن كانت البنائية القديمة قد عبرت عن أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل السياسي والاقتصادي بين الدول في ظل ما تمتع به العالم من خاصية الثنائية القطبية، إلا أن الشكل الجديد للبنائية فيما يطلق عليه البنائية الجديدة قد وضعت قواعد خاصة في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب، ليس هذا فحسب بل إنها وضعت أيضا أساسًا للعلاقة بين دول الجنوب وبعضها، وبالتالي فإن هذا التيار يسير في اتجاه إصلاح النظام العالمي بإدخال تعديلات تعطى لدول العالم النامي قوة تستطيع من خلالها تحقيق تنميتها، رافضة بذلك مفهوم التبعية الذي خلفته مرحلة الثنائية القطبية، داعية إلى اقتصاد عالمي مفتوح لكنه مشروط بفوائد جماعية يمنع استغلال دول المركز للتوابع (Checkel,1998,p324-348). وبهذا تعد فكرة الاعتماد المتبادل هي القانون الأساسي في العلاقات الدولية بين دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب ذات الأوضاع الاقتصادية المتدنية، مما يسهم في التصدي للمشكلات الدولية المشتركة؛ كالإرهاب، والتلوث، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات البطالة.[4] وبهذا تتحدد إيجابيات هذا الاعتماد المتبادل في وجود تفاهم واتصال أفضل على المستوى الدولي، فنمو الأسواق الدولية يبشر بكفاءة أكبر للنظام الاقتصادي العالمي، وحاصل ذلك وجود نصيب اقتصادي أوفر واستقرار سياسي أكبر لكل الدول وليس فقط لدول الشمال. إلا أنه على الرغم من أن هذا الاتجاه يحمل أفكارًا براقة في محتواه، إلا أنه يخلق في نفس الوقت فرصًا غير متساوية المنافع لكل الدول، مما يزيد من حدة العلاقات السياسية، والاقتصادية الدولية، فأية أزمة اقتصادية ستنتقل عبر الحدود سوف يكون تأثيرها أشد على الاقتصاديات الأقل استفادة. ليس هذا فحسب بل إن الفجوة التكنولوجية بين الشمال المتقدم والجنوب سوف تزيد من هوة الفقر بين الدول الغنية والفقيرة مما يؤدى إلى زيادة حدة الصراع.

---

(4) برزت الكثير من الأفكار التي تؤيد هذا الاتجاه على سبيل المثال تقرير فيلي برانت عن الحوار بين الشمال والجنوب، كذلك أفكار كل من أولمان، وتشارلز كيجلى، وفريد بريجستين، وجريج ميرفي، وروز نشتين، ودنيس بريجس، كما تظهر تلك الرؤى في الكتابات العربية في مؤلفات إيليا حريق، وناصف حتى، ومصطفى كامل السيد، وجودة عبد الخالق، ومحمود عبد الفضيل.

ومن أفكار هانتنجتون عن الصراع الدولي القادم تمحوره حول محوريين أساسيين: الأول الفوضى التي ضربت النسق الدولي بسبب الصراعات العرقية والعنصرية والدينية الممتدة، الثاني نتاج تشكيل التكتلات الدولية في الأسواق الحرة والموارد، وكلاهما مرتبط بالآخر في منظومة واحدة، فالوحدة الاقتصادية مصدر للتوتر الدولي، لأنها تدفع إلى الحرب التجارية على الموارد، والأسواق، والمعلومات التكنولوجية بين هذه القوى من ناحية، وإلى بروز أزمة هوية بين الشعوب الخارجة على الغرب من ناحية أخرى. وفى جملة واحدة فإن الصراع القادم بين قوى النسق الدولي سيتحول إلى صراع حضارات، حيث تتعاون الدول ذات الهوية الثقافية (الحضارية) الواحدة معًا في أشكال ومؤسسات اقتصادية / ثقافية تكتليه في مواجهة الحضارات الأخرى (Huntigton,op. cit,p22-49). ويرى أنصار المقترب البنائي ضرورة إعلاء قيمة وأهمية الأفكار التي تعكس هويات ومصالح مختلفة، وبالتالي تملي السلوكيات المتباينة التي تعكس هذه الهويات والمصالح مقتربًا ملائمًا لدراسة حوار الحضارات، وهذا ما يؤكد على قضية التمايز الثقافي والمجتمعات المختلفة للدول، كذلك يهتم هذا المقترب أيضًا بالخطاب السائد في المجتمع الذي يعكس ويشكل المعتقدات، والمصالح، وينشئ معايير السلوك المقبولة، ويؤكد أيضًا أن نظم المعتقدات والقيم والأفكار المشتركة إنما تمارس تأثيرًا قويًا وكبيرًا على السلوك السياسي، والاجتماعي، باعتبارها تشكل الهويات الاجتماعية للفاعلين السياسيين.

ثالثًا: الاتجاه الليبرالي الجديد: (Neo-liberalism) [5]

[5] قدم لنا بعض الباحثين من أمثال مايكل دويل، وجيمس لي ري، وبروس راسيت، عددًا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارًا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.

تستمد الفكرة الأساسية لهذا الاتجاه جذورها من الصراع بين كل من المثالية التقليدية والواقعية الجديدة في إحياء دور أمريكا عبر العالم من خلال إقامة علاقات مع الشعوب تماثل العلاقات مع الحكومات، و تنقسم أفكار هذا الاتجاه إلى عدة اتجاهات:

- فريق يرى أن النسق الدولي قائمٌ على القيم المثالية مثل الديمقراطية وحرية التجارة وحقوق الإنسان، وهو بذلك يشكل نظامًا دوليًا فعالاً، يقوم على سيادة القانون الدولي والمؤسسات الأخرى، وهذا يسعى بدوره إلى نتيجة مفادها: إن الدول الديمقراطية نادرًا ما تحارب بعضها البعض، إلا أن مقولة: إن الدول الديمقراطية في النسق الدولي تجعله أكثر أمنًا وسلامة هذا منطق لم تثبت صحته في الدراسات التطبيقية، حيث إن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد من احتمال نشوب الصراعات على أسس قومية. هذا بالإضافة إلى أن زيادة القوة النسبية للدول الديمقراطية في النسق الدولي، قد تؤدى إلى زيادة مستوى الصراع إلى أن تصل هذه القوة إلى حد معين، عنده يبدأ يتراجع مستوى الصراع مع زيادة قوة الدول الديمقراطية (ستيفن وولت ، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني)، http://www. geocities. com/adelzeggagh/IR .
- فريق آخر يرى أن النسق الدولي تراتبي القوة والامتيازات، تتربع دولة مهيمنة على قمته وتليها بقية الدول الكبرى، وتصنع هذه الدولة المهيمنة أوضاعًا مناسبة لها ولأتباعها أو حلفائها في النظام الدولي، وتحافظ عليها من أجل تحقيق مصالحها على المدى البعيد، مما يكون مدعاة لسلام عالمي قائم.

ومن الملاحظ أن نظرية السلام العالمي هذه تعد تحويرًا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرًا ما تحارب بعضها البعض، وبما أن فكرة السلام العالمي هذه تفرضها تلك الدولة المهيمنة على الدول الأخرى وفقا لامتلاكها جميع المقاييس الاقتصادية، والعسكرية، والتقنية، والتي يمكن أن تحقق وفقاً لهذه النظرية مبدأ السلام، فهي تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق إما تخفيف الصراعات المحلية، أو الحد من التنافس التوسعي بين القوى الكبرى الأقل منها، والتي أصبحت تجد أنه من الأفضل أن تلحق بركب القوة العظمى .

ويعد مفهوم العولمة (مارتن وشومان، ترجمة على، 1989؛ ياسين، 1999؛Sklair,2000,p35:58؛ هيرست وطومبسون، ترجمة عبد الجبار2001) هو المصطلح الأكثر تعبيراً عن حال تلك القوة في النظام الدولي، وهذا ما أشار إليه فرانسيس فوكاياما في كتابه "نهاية التاريخ"، الذي أنهى فيه تجارب بني الإنسان لصالح التجربة الغربية المنتصرة. إذ توجد دائمًا في النسق الدولي دول لا تستفيد أو تتضرر من الأوضاع التي صنعتها الدولة المهيمنة، وهذه الدول سوف تسعى لتغيير الأوضاع القائمة في هذا النسق القائم بما يخدم مصالحها. فعلى حين تقترب قوة دولة ساخطة من التعادل أو التساوي مع قوة الدولة المهيمنة، يحتدم الصراع وتقع الحروب، وهذا ما يتنبأ به رواد نظرية التحول في ميزان القوى (سالم، ص 15). أو بين تلك القوى المهيمنة وجماعات ومنظمات محلية، وهذا ما برهن عليه الواقع الفعلي إثر الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

خلاصة القول إن أنصار الاتجاه الليبرالي الجديد يرون أن الشمال وعلى الرغم من امتلاكه لقدرات يمتاز بها تجعله في حالة من التنافس النسبي على المستوى العالمي، إلا أنه وفى النهاية سوف يتحقق التعاون الدولي وسوف يقل تصاعد الصراع المحتدم.

رابعًا: الاتجاه التنموي الهيكلي (نظرية الحاجة Needs Theory)

خرجت مدرسة الاتجاه الجديد في إدارة الصراع والأزمات (مدرسة الحاجة)، والتي ربطت في معظم مرتكزاتها بين الصراع الممتد والتخلف الهيكلي المستمر الناجم عن اختلال في توزيع الحاجات الأساسية للإنسان، ومنظومة القيم والمصالح في العالم الواقع خارج نطاق الغرب (بكر، ص 97:98). حيث تجاهلت النظريات السابقة القوى الثقافية، والسكانية، والاجتماعية، التي تؤدى أدوارًا مهمة على ساحة الصراع في العالم النامي، ذلك أن الصراعات الممتدة في دول العالم النامية تتميز عن تلك الموجودة في الشمال المتقدم باتسامها بالتشابك بين العناصر والمصادر سواء الداخلية أو الخارجية للصراع. وثمة مشكلتان أساسيتان تميزان الأزمة في بلدان العالم النامية، ألا وهما التخلف الهيكلي والصراع المستمر. ونقصد بالتخلف الهيكلي على المستوى الداخلي أنه تخلف متعدد الجوانب؛ اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، بل يمتد ليشمل القيم السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى البرامج والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع التحولات الاجتماعية، وما ينجم عنها من تهميش أو

اغتراب لقوى بعينها، أما على المســـتوى الخارجي فهذا التخلف يعنى موروث القيم الاســـتعمارية، ونقص الموارد الطبيعية بفعل العوامل الكونية أو التبعية، مع بروز مشكلة تضخم في تعداد السكان.

وتربط نظرية الحاجة بين الصراع والاتجاه التنموي الهيكلي خاصة في الدول النامية، حيث ساحة الصراع المتفجرة والمستمرة دون توقف مع بروز النظام الدولي الجديد (غالى، 1993، ص3:11).

وقد ركزت مدرسة الحاجة على تناقص الموارد، وسوء توزيعها، والنمو غير المتوازن، مع زيادة السكان، وشح البيئة، والفجوة التكنولوجية المتفاقمة لعدم إشباع الحاجات الإنسانية، يضاف إلى ذلك وجود منظومة قيمية تنكر الاعتراف بالفرد في أمنه، ومعتقداته، ومنجزاته، مما يخلق إحساسًا دائمًا بالظلم وعدم المساواة، الأمر الذي يجعلها ترسخ على المدى الطويل في شكل استضعاف هيكلي. ولإشباع الحاجات السابقة مع عجز الدولة وبالذات في أوقات القلاقل والأزمات. يتجه بعض الأفراد لتكوين جماعات الهوية بأشكالها المتعددة (سياسية – طبقية – دينية – عرقية – لغوية)، هذه الجماعات تتصف بوجود خبرات وقيم ولغة ومعايير مشتركة، بالإضافة إلى خضوعها لعملية استضعاف هيكلي مشتركة من قبل الآخرين، هؤلاء يقومون دائمًا بإنكار الحاجات والقيم والمصالح الخاصة بهم على أساس هويتهم المشتركة. فإذا أضفنا إلي ذلك أن جماعات الهوية المتصارعة والتركيبات الهشة، يمكن أن تشكل جماعات هوية دولية ممتدة وذات اتصال وثيق بالتدخل الخارجي، لأدركنا أهمية البعد التنموي في حل الصراع الاجتماعي الممتد. وبناء عليه يتجه المنهج التنموي المبنى على نظرية الحاجة إلى حل الصراع بقطع الطريق على أسباب التخلف، وعدم المساواة الهيكلية، كما يقضى في ذات الوقت على التوازنات غير الجماعية والعجز المؤسسي (كايم ، ترجمة قاسم و البدوي ، 1988).

أوجه الفرق بين التنظير التقليدي والاتجاه الجديد لنظرية الحاجة في الصراع *

أبعاد الاختلاف	التنظير التقليدي	الاتجاه الجديد
أسباب الصراع	السلوك العدواني وعدم المساواة (سبب مباشر ووحيد)	الاستضعاف الهيكلي، الطبقة الدولية (أسباب دائمة)
المستهدفون	الدولة القومية	جماعات الهوية الوطنية والممتدة

المضمون	الصراع أو التعاون	امتزاج التعاون بالصراع
مناطق العالم	الغرب مع تركيز أقل على العالم النامي	العالم وبالذات العالم النامي
أسس الصراع	المصالح	الحاجات الأساسية والقيم
المناخ السائد	السلام وضع قائم، الصراع أزمة	الصراع وضع قائم، السلام أزمة
القوى البشرية	النخب، في كل المراحل	كل شـــخص، التعاون الوظيفي لازم لإستراتيجية الحل.

*حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص122

وجملة القول إن ظهور نظريات جديدة في الصراع وإدارة الصراع وإدارة الأزمات، أصبح من المجالات المهمة، والتي أصبحت تحت المجهر، خاصة بعد تخطى النظريات القائمة في بحوث السلام والتي طغت عليها نظريات الصراع بين الشرق والغرب حتى بداية السبعينيات من القرن السابق، وبات من المهم إيجاد نظريات أكثر دقة لتفسير تلك الصراعات والأزمات المرتبطة به خارج نطاق الغرب، كإطار يفسر إلى حد ما الذي يجرى في بلدان العالم النامية من صراعات، وأزمات، وطرق، ومناهج إدارتها، وحلها.

خاتمة

لم تكن عمليات التنظير لدراسات بحوث السلام في بداياتها ذات حظ موفور غير أنها مثلت امتدادا للتنظير المصاحب لحقل العلاقات الدولية بشكل عام، فكما أسلفنا تستند بحوث السلام بالأساس على منظومة ثلاثية ترتبط بالصراع والأزمة والحرب؛ وهى أسس أو أعمدة العلاقات الدولية قاطبة، ولعل الإسهامات النظرية الغربية في فترة ما قبل الخمسينيات من القرن العشرين إنما تعكس مرحلة تمهيدية وأولية لظهور ذلك الجانب النظري المرتبط بذلك الحقل المعرفي وتتلخص أهم ملامح التطور بوجه عام فيما يلي :

- اعتماد "المثالية السياسية" **Political Idealism** في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة كمقترب أخلاقي– قانوني ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، من أجل تحقيق فكرة السلام العالمي.
- تركيز الاهتمام الأكاديمي والبحثي على الحروب والأسباب المؤدية لها ومظاهرها الاجتماعية والسيكولوجية والاقتصادية (حتى، 1985، ص22).
- تطرقت بعض الدراسات في ثلاثينيات القرن العشرين إلى العمليات الاجتماعية والنفسية المحيطة بالصراع، فظهرت المناهج النفسية في إطار الربط ما بين علم النفس والسياسة.
- انتشار أفكار النظرية الواقعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كردة فعل ناقدة للأفكار المثالية الليبرالية، حيث قدم هانز مورجنثاو 1948 في كتابه السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام؛ مجموعة الأفكار النظرية التي اعتمدت عليها الواقعية الكلاسيكية ما اعتمد بدوره على أسس التحليل الواقعي لهذا الحقل.
- مع بداية الستينيات كانت الانطلاقة الفعلية الاستقلالية لهذا الحقل المعرفي؛ نتاج الصراعات والحروب التي شملت العالم الغربي آنذاك، إلا أنها لم تكن سوى ردود أفعال للأحداث الجارية، ومن ثم فلم تكن هناك دراسات سابقة يمكن الاستفادة منها.
- وتأتى مرحلة السبعينيات والثمانينيات والتي يشار لها بفترات التوسع والامتداد حيث أخذ العمل في تلك المرحلة على الزيادة الكمية للدراسات المعنية بحق بحوث السلام؛ بل والعمل على

تطوير المناهج والمداخل العلمية والتركيز على التطبيقات العملية للأطر النظرية، حيث ركزت بعض الجهات والمؤسسات الأكاديمية على إجراء تدريبات في مجالات حل الصراعات، وأضيفت دورات خاصة بالمفاوضات والوساطة إلى البرامج الدراسية داخل تلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال تأسس قسم أبحاث الصراع ودراسات السلام في جامعة أوبسالا السويدية عام 1971، والذي يمنح درجات علمية وبرامج تدريبية في هذا الشأن. ويشير الدليل العالمي لمؤسسات أبحاث السلام والصادر عن اليونسكو عام 1981 إلى وجود ما يزيد عن 313 مؤسسة أبحاث السلام حتى صدور هذا الدليل (الخندار، 2013، ص91).

- بروز اتجاهات معاصرة أصبحت تهتم بعملية بناء السلام، تلك الاتجاهات أخذت تبحث في الأسباب الكامنة وراء بواعث الصراع ومحدداتها خارج نطاق الغرب.

ويمكن تلخيص بعض من هذه التوجهات في إطار الرؤى المختلفة لحل الصـــراعات وكيفية بناء السلام كالتالي :-

- هناك اتجاهات ركزت على الجوانب التنموية بقطع الطريق على أسباب التخلف وعوامل الاستضعاف الهيكلي، وهناك نماذج قد ركزت على ضرورة منع الصراع بإتباع استراتيجيات منها ما يطبق على المدى القصير، ومنها ما يطبق على المدى الطويل، وهناك من النماذج من استدرك مفسرًا مراحل الصراع المختلفة وسبر الاستراتيجية الفعالة لكل مرحلة، مما يسهم إما في تدارك تصاعد الصراع على المدى القصير أو استهداف حل الصراع وبناء السلام على المدى البعيد. وتُحدد الاستراتيجية وفقا للمرحلة التي يمر بها الصراع كالتالي: تناسب استراتيجية منع الصراع معتمدة على أداة الدبلوماسية الوقائية مرحلة السلام غير المستقر، في حين تناسب استراتيجية إدارة الأزمات مرحلة التأزم التي يمر بها الصراع، أما استراتيجية تهدئة الصراع أو فرض السلام فهي تناسب مرحلة الحرب كأقصى مستوى للعنف يمكن أن يصل إلية الصراع، وذلك تمهيدًا لإنهاء الصراع وبناء السلام.
- تأكيد الكثير من الباحثين المعاصرين على أهمية الأساليب الدبلوماسية في حل واحتواء الصراعات وكذلك الأزمات، سواء كانت أساليب تقليدية كالتفاوض والمساومة، أو أساليب

مستحدثة كالدبلوماسية الوقائية، والتي تعد من الأدوات المهمة في منع انفجار الصراع وولوجه إلى مرحلة الأزمة، وهو الأمر الأفضل من الانتظار حتى يصل الصراع إلى مرحلة من العنف، يمكن التعامل معها بوسائل الإدارة وأدوات الحل الأخرى.

- استئثار وساطة الطرف الثالث باهتمام المشتغلين بحقل بحوث السلام ، على فرض أنه يعد ومن الضروري تواجد أطراف ثالثة لاحتواء الأزمات، حيث تحدد المرحلة التي يمر بها الصراع الاستراتيجية المفروضة، ودور الطرف الثالث بها، فعلى حين تتطلب المراحل المبكرة دور يتسم بالتحرك الدبلوماسي بين أطراف الأزمة، يتطلب تصاعد الصراع إلى أقصى درجات العنف أدوات قمعية، يمكن أن تتأرجح بين العقوبات السياسية والاقتصادية وبين التدخل العسكري. وبذلك يعتبر الكثير من الباحثين أن الوساطة هي صلب عملية إدارة الصراع واحتواء الأزمات.
- أهمية مرحلة تعزيز السلام ومنع تكرار العنف عنها في مرحلة منع تطور الصراع إلى مرحلة العنف في المقام الأول. كذلك الاهتمام بمرحلة التوصل إلى تسوية شاملة يمكن من خلال الجهود المبذولة تقليل حدة التوترات عندها إلى النقطة التي يمكن وصف العلاقة فيها بأنها سلام مستقر أو حتى سلام دائم.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

- أبو زيد، أحمد .(1980). **البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع**. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أحمد، أحمد يوسف و زيارة محمد.(1985). **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.
- الخذندار، سامي إبراهيم .(2013).علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات النشأة والتطور، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، الأردن: المجلد (5)، العدد كانون الثاني(1).
- المنوفي، كمال المنوفي. (2006). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** (إصدار خاص). جامعة القاهرة. القاهرة.
- برنو ،فيليب برنو . (1985) . **العنف وعلم الاجتماع في المجتمع**. (ترجمة الأب إلياس زحلاوى). ط3 . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
- بكر، حسن. (2005). **إدارة الأزمات الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حتى، ناصيف يوسف. (1985). **النظرية في العلاقات الدولية** . ط1 .بيروت :دار الكتاب العربي.
- حسين، خليل. (2001). **النظام العالمي ماضياً ومستقبلاً: منطق القوه بمفاهيم جديدة وأساليب أكثر قسوة**. لبنان: كلية الحقوق الجامعة اللبنانية.
- دورتى جيمس وبالستغراف روبرت. (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . (ترجمة وليد عبد الحي). ط1. الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- ربيع ، حامد ربيع. (1972). **نظرية التطور السياسي**، (مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية غير منشورة)، جامعة القاهرة . القاهرة.
- رسلان، أحمد فؤاد. (1986). **نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** . القاهرة : الهيئة العامة للكتاب .
- سالم، أحمد على. (2007). عن الحرب والسلام مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، العدد أكتوبر (170)، السنة 14:15،43.
- سليم، محمد السيد .(2002). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**. ط1، القاهرة: إصدار خاص.
- شتا، السيد على. (1993). **نظريات علم الاجتماع**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد العاطي، أحمد إبراهيم. (2004). **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا : دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات** (رسالة دكتوراه منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة.
- غالى، بطرس. (1995). الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**. بيروت: العدد نوفمبر (102).
- قرني، بهجت (2006). تداعيات أزمة السويس على النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، العدد أكتوبر (166)، السنة 42، 37:38.
- كايم، إميل دور. (1988). **قواعد المنهج في علم الاجتماع**. (ترجمة محمود قاسم والسيد محمد البدوي). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مارتن، هنس بيتر وشومان، هارلد. (1998). فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهة. (ترجمة عدنان عباس على). **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،العدد (238).

- منصور، ممدوح مصطفى منصور. (1997). **سياسات التحالف الدولي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- مهنا، محمد نصر. (1984). **العلاقات السياسية الدولية**. الإسكندرية: إصدار خاص.
- نعمة، كاظم هاشم. (1999) . **نظرية العلاقات الدولية** . طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية .
- هيرست، بول وطومبسون، جراهام.(2001). ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم. (ترجمة فالح عبد الجبار). **سلسلة عالم المعرفة**. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (273).
- وهبان، أحمد محمد. (2008). تحليل إدارة الصراع الدولي : دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة، **مجلة عالم الفكر**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 56:55.
- وهبان، أحمد محمد. (2014). **تحليل إدارة الصراع الدولي : دراسة مسحية**. المملكة العربية السعودية: إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (14).
- ياسين، السيد. (1999). **العولمة والطريق الثالث**. القاهرة: مكتبة الأسرة.

ثانيا :المراجع الأجنبية

- Checkel, JefferyT.(1998).The Constructivist turn in International Relations theory, **World Politics**, UK: Cambridge, VOL50, N°2, 324 – 348.
- Coleman, James & Rosberg, Carl. (1961). Political Parties and National Integration in tropical Africa. Berkeley: University of California.

- Davies, Norman.(2008) .No Simple Victory: World War II in Europe, 1939-1945. USA: Penguin Group.
- Howard, Adelman& suhrke ,Astri.(1996).Early Warning and Conflict management. Copenhagen: Steering Committee of the joint Evaluation of emergency Assistance. to Rwanda,
- Detusch , Karl & Fottz,William j.(1996). Nation Building. New York: Atherton Press.
- Galtung, Johan. (1996). Peace by Peaceful Means: Peace development and civilization. London: Sang Publications Ltd.
- Harty, Martha & Model, John. (1991). The First conflict Resolution Movement 1956 1971: An Attempt to Institutionalize Applied Interdisciplinary Social Science. Journal of Conflict Resolution, University of Maryland.VOL.35, NO.4, December,720:722.
- Mason,T.David & Fett, Patrick J.(1990). How Civil Wars End: A Rational Choice Approach", Journal of conflict Resolution. University of Maryland, Vol.40, No.4, December,553-564.
- Powell, Robert. (2002). Bargaining Theory and international conflict. USA: Annual Reviews of Political Science.V.5.
- Sklair, Leslie. (2000). Globalization; Capitalism and its Alternatives. UK: Oxford University, p35:58.
- Veltmerer, Henry; Petras, James and Vieux ,Steven. (1997). Neoliberalism and Class Conflict in Latin America: A Comparative Perspective on the Political Economy of Structural Adjustment. USA: New York & Hampshire: MacMillan Press Ltd. &St. Martin s Press.

- Walt, Stephen M.(spring1998). International relations: One world, many theories. Washington: Foreign Policy.
- Waltz, Kenneth. (1979). Theory of International Politics. New York: Random House.
- Yousef, Farouk. (1972). Economic deprivation and political Instability with comparative study of Egypt and Iran, department of political science, faculty of commerce. Cairo University. Egypt.

ثالثًا: شبكة الإنترنت

- ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،(ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني)، نقلا عن موقع http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

www User Survey. (Nude.) Retrieved from: http://www.who.int/globalchange/ecosystems/ar/